المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

الدور السياسي للمرأة العراقية بين المشاركة النوعية والتمكين المسؤول 2003 – 2202

The political role of Iraqi women between qualitative participation and responsible empowerment 2003-2022

م.د صفاء ابراهيم الموسوي

جامعة المصطفى الأمين – كلية القانون

Dr. Safaa Ibrahim Jasim Al-Musawi

Al- Mustafa Al- Ameen University

Faculty of law

mr.safaa1@gmail.com

ملخص البحث:

تعد مسألة التمكين السياسي للمرأة (وفق المنظور الإسلامي والوطني العراقي) من الجوانب المهمة للنهوض بالمجتمع ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وأبرزها التحدي الفكري الغربي عبرالغزو الثقافي المنظم للمجتمعات الإسلامية، وهناك العديد من الأساليب والآليات الفعالة على صعيد البناء الفكري والذاتي لشخصية المرأة العراقية وتنمية مهاراتها من أجل الوصول الى المشاركة النوعية المطلوبة، والتمكين الحقيقي المسؤول، ويتعرض البحث بالتفصيل الى هذه االأساليب والآليات لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: المرأة ،التمكين المسؤول، المشاركة النوعية.

Summary:

The issue of political empowerment of women (according to the Islamic and Iraqi national perspective) is one of the important aspects for the advancement of society and facing internal and external challenges, the most prominent of which is the Western intellectual challenge through the organized cultural invasion of Islamic societies. To the required qualitative participation, and responsible real empowerment, and the research is exposed in detail to these methods and mechanisms to achieve this.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

Keywords: women, responsible empowerment, qualitative participation.

المقدمة:

لاشك أن الدور السياسي للمرأة في جميع المجتمعات لا يقل أهمية عن دورها الأساسي في بناء الأسرة وهو أول لبنات البناء الإجتماعي ، فضلا عن باقي أدوارها الإجتماعية والإقتصادية، وقد إتخذ هذا الدور أشكالا ومساحات مختلفة على مر العصور ، فهناك مجتمعات كانت تمنع هذا الدور أساسا للمرأة فلا يحق لها المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي في منظومة الحكم، الى مجتمعات أخرى أعطت المرأة الدور المناسب وبالتدريج في مجال السياسة الى أن وصلت الى المكان اللائق بها ، ويبرز الدين الإسلامي هنا كشريعة إلهية متكاملة وخاتمة لجميع الشرائع السماوية، في إعطائها الدور المتكامل مع الرجل في بناء الأسرة والمجتمع، وقد أعطاها من الحقوق والواجبات ما يتناسب وتكوينها الفطري، ولم يحرمها من التعلم والتعليم بل حثها على ذلك، فضلا عن الحقوق المالية وحق المشاركة في الحياة السياسية، بل وحتى في ساحات الحرب مع الأعداء، وهو التمكين الحقيقي والمسؤول، ولم ترتق الحضارة الغربية في أفضل أوقاتها من الناحية الفكرية الى ما جاء به الإسلام في هذا المجال، بل كان الغرب في مجال حقوق المرأة منقسما بين الإفراط والتفريط ، ومازجا لأدوار المرأة مع أدوار الرجل بعيدا عن الطبيعة الفطرية لكل منهما، وأختلط مفهوم التمكين بالإستقواء وربما كان ذلك عن قصد وتمهيد لمشروع قادم، بل وكانت تطبيقات هذا (التمكين) في أغلب المجتمعات وخاصة (النامية أو الأقل نموا) يشوبها الكثير من الأخطاء، مما أبعد الدور السياسي للمرأة من الأداء النوعي المسؤول ، الى وجود كمي معطل من النواحي الذاتية للمرأة فضلا عن الظروف الموضوعية لهذه المجتمعات، وقد أخترنا المجتمع العراقي بعد عام 2003 كنموذج لدراسة الدور السياسي للمرأة العراقية بين المشاركة النوعية المطلوبة وشروطها ومستلزماتها، وبين التمكين المسؤول الذي يفترض أن يستمد أساسه من الشريعة الإسلامية المسدد من الله، والمتوافق مع الفطرة الإنسانية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث **أولا** ببيان المعني بمفهوم تمكين المرأة بشكل صحيح وواضح في المفهوم الغربي للمصطلح مقارنة بالمكانة التي منحها الإسلام للمرأة ، وفي المقام **الثاني** بيان الدور التاريخي للمرأة العراقية في الحياة السياسية، فضلا عن بيان الدور السياسي المستقبلي للمرأة العراقية بين المشاركة السياسية النوعية والتمكين المسؤول، وذلك في المقام **الثالث**.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

إشكالية البحث: على الرغم من الدعوات الموجهة لتمكين المرأة من قبل العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، إلا أن هذا التمكين وخاصة من الناحية السياسية لا زال تمكينا محدودا يتصف بالشكلية أكثر منه من الإتصاف بالموضوعية والحقيقة، وفي العراق بعد عام 2003 إتخذ هذا التمكين نفس الصفة ولم تفلح الإجراءات التشريعية والقانونية من إعطاء المرأة دورها المنتظر وذلك بسبب العديد من الظروف الذاتية التي تخص المرأة ذاتها، والموضوعية التي تخص المجتمع والبيئة ومنظومة الحكم، وتتفرع على هذه الإشكالية عددا من الأسئلة التي يجيب عنها البحث، لعل من أبرزها:

أولا: ما هو مفهوم التمكين السياسي للمرأة؟

ثانيا: ماهو الدور التاريخي للمرأة العراقية في الحياة السياسية؟

ثالثا: ماهو الدور السياسي المستقبلي المنتظر للمرأة العراقية بين المشاركة النوعية والتمكين المسؤول؟

فرضية البحث: تعد مسألة التمكين السياسي للمرأة (وفق المنظور الإسلامي والوطني العراقي) من الجوانب المهمة للنهوض بالمجتمع ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وأبرزها التحدي الفكري الغربي عبر الغزو الثقافي المنظم للمجتمعات الإسلامية، وهناك العديد من الأساليب والآليات الفعالة على صعيد البناء الفكري والذاتي لشخصية المرأة العراقية وتنمية مهاراتها من أجل الوصول الى المشاركة النوعية المطلوبة، والتمكين الحقيقي المسؤول، ويتعرض البحث بالتفصيل الى هذه االأساليب والآليات لتحقيق ذلك.

منهجية البحث: إعتمد البحث المنهج الإستقرائي مع توظيف عدد من المقتربات البحثية، كالمقترب الوصفي أوالتحليلي أوالتاريخي ، وحسب مقتضيات البحث لإثبات صحة الفرضية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة وخاتمة تضمنت عددا من الإستنتاجات والمقترحات، وعدد من المباحث التي أجابت مفصلا عن الأسئلة الواردة في الإشكالية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

المبحث الأول

ما هو مفهوم التمكين السياسي للمرأة؟

شهدت مرحلة إنتهاء الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي حضور الكثير من المفاهيم المتصلة بالتنمية البشرية ومنها مفهوم "تنمية المرأة"، حيث لم يستقر المفهوم الأخير عند حدوده المعروفة آنذاك وإنما شهد تغيرا مستمرا الى أن تبلور في مرحلة التسعينيات الى مفهوم "إستقواء المرأة" وهي الترجمة الدقيقة باللغة العربية لمفهوم المصطلح باللغة الإنكليزية Women Empowerment ، والذي ورد في الوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بالمرأة، ومنها وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان 1994م ، ووثيقة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 1995م، وغيرها. ولكن الترجمة في الوثائق العربية للمصطلح والواردة في أدبيات الأمم المتحدة جاءت بلفظ "التمكين" وهي كلمة قرآنية قريبة الى فهم العرب والمسلمين وقد وردت في القرآن الكريم في أكثر من موضع، كقوله تعالى: "ونريد أن نمن على الذين .....ونمكن لهم في الأرض" **(القصص: 5)**، وهو بعيد كل البعد عن المفهوم الصحيح للمصطلح ألا وهو "الإستقواء". **(محمد، ك، 2020: 242).**

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

ويعرف قاموس أكسفورد مصطلح **الإستقواء** بالقول: "إعطاء شخص ما السلطة أو القوة لفعل شئ ما" ، أما المجلس الإقتصادي والإجتماعي لغرب آسيا (الأسكوا) فيعرفه بالآتي: "التغيير على المستوى الفردي في الوعي الذي يتضمن التحرك نحو السيطرة والثقة بالذات، والحق في المشاركة في صنع القرار واختيار البدائل"، أما الدليل التوجيهي لتقوية المرأة فقد عرفه: "الحق في الحصول على القوة للتحكم في حياتهن سواء في داخل المنزل أو في خارجه"، ويتضح من كل ماتقدم أن التعاريف تجمع على إعطاء المرأة السلطة التامة خارج قيود قوامة الرجل وبما يجعلها تتحلل من كل الإلتزامات الإجتماعية والأسرية التي تلزمها بها التعاليم الدينية والإجتماعية والأعراف والعادات والتقاليد، وهو ما يعتبر منهجا جديدا يبتعد بالمرأة عن كل قيم الفضيلة والمسؤولية. **(محمد، ك، 2020 ، 245).**

وبمراجعة العديد من الوثائق الدولية نجد أن هناك تلازما بين مفهوم **الإستقواء** و**الجندر** ، حيث وضعت وثيقة بكين 1995 الأساس للعلاقة بين الجندر والأستقواء من خلال تأكيدها على "أخذ المنظور الجندري" بالإعتبار عند تصميم البرامج الإنمائية بإعتباره السبيل الوحيد ل **"تعزيز استقواء المرأة"**، فضلا عن غيرها من المواثيق الدولية الأخرى وصولا الى مؤتمر بكين +15 الذي أكد على الجوانب الإقتصادية أيضا لتمكين المرأة، أي أن مجالات الإستقواء لم تقتصر على الجوانب الأسرية والمجتمعية ، بل تعدتها الى الجوانب الإقتصادية والسياسية أيضا. **(الأمين العام، 2017: 17).**

ومن هنا نجد أن مفهوم التمكين يرتبط إرتباطا وثيقا بتحقيق الذات وتعزيز قدرات الأختيار الحر وإمتلاك الفرد لمصادر القوة، والمشاركة بشكل فاعل في مجالات الحياة المختلفة، أي قدرة الفرد على إحداث تغيير في الفرد الآخر أو الجماعة أو المجتمع بأكمله، فهو نوع من الدعم الخارجي الذي تقوم السلطات الداخلية أو الدولية بتقديمه للمجتمع (المجتمعات) لغرض دعم وتطوير قدراتهم الذاتية وبخاصة الشرائح الضعيفة والمهمشة مثل المرأة أو الأقليات من أجل تنمية المجتمع في كافة المجالات. **(عبد الكريم، س، 2022: 209)**

وبالنسبة لمفهوم التمكين السياسي للمرأة ، فيمكن تعريفه بأنه: (عملية دفع المرأة للمشاركة الفاعلة والمؤثرة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع دائرة الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها مما يستلزم مشاركتها الفاعلة لتنمية وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتملك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في المجتمع، وتكمن مصادر القوة في المعرفة أولا، والثقة بالنفس ثانيا، وعملها في إطار الجماعة وليس في الإطار الفردي). **(الأحمد، و، 2016، 18)**

والتمكين السياسي للمرأة لا يقتصر على المشاركة في نظام الحكم بل يشمل العمل المستمر والمتواصل من أجل تحديث وتطوير الأنظمة القائمة ومحاولة إستبدالها بنظم أكثر تطورا ومواكبة للحداثة والعصرنة تتيح لمشاركة شعبية واسعة ومؤثرة في عملية صنع القرار السياسي،

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

وبالنسبة للمرأة ما يجعلها مرتبطا بتحقيق الذات وحضورها الواقعي لتكون قادرة على التغيير الفعلي لا الصوري، فالتمكين عملية تتطلب تبني سياسات ناهضة واجراءات فعالة لضمان الفرص المناسبة والمتكافئة للمشاركة الفعالة لكلا الجنسين. **(الشيخ، ع، 2011: 273)**

وفي هذا السياق، إعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معيار حصة النساء الفائزات بمقاعد في البرلمان مقياسا لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وعلى هذا الأساس يقاس التمكين بعدد المقاعد البرلمانية النسوية، فضلا عن مشاركاتها الأخرى في النقابات ومنظمات المجتمع المدني الحكومية أو غير الحكومية، المحلية منها أو الدولية، ومن المؤشرات الأخرى التي وضعتها الأمم المتحدة لمعرفة مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ما يأتي: **(بلول، ص، 2009: 645)**

1- مقدار تبوأ المرأة للمواقع القيادية في منظومة الحكم.
2- مساحة مشاركة المرأة في المناصب العامة واللجان.
3- مدى إتاحة فرص التعليم والتأهيل غير التقليدية للمرأة.
4- مساحة المشاركة في عملية صنع القرار.
5- مقدار المهارات التنظيمية التي تمتلكها المرأة من أجل تشكيل مجموعات ضغط للمطالبة بحقوقهن.
6- قياس النسب المئوية للمشاركة النسوية في المناصب التشريعية والتنفيذية ونسب المشاركة في الإنتخابات، والمنظمات والنقابات.

وبالمحصلة تتخذ عملية تمكين المرأة بعدين أساسيين هما: **(الأحمد، و، 2016، 19)**

البعد الأول: إزالة كافة المعوقات التشريعية والتنفيذية والإدارية، مع تذليل كافة التحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعرقل المشاركة النسوية الحقيقية في عملية صنع القرار.

البعد الثاني: تقديم كافة التسهيلات اللازمة لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإقتصادية بشكل حقيقي، مع توسيع دائرة المشاركة في المراكز السياسية المتقدمة من أجل المساهمة في كافة مفاصل بناء الدولة.

ومن هنا يتضح أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يتلخص ب: (منحها الحق وتسهيل المشاركة الحقيقية والفاعلة في الحياة السياسية، وتنمية قدراتها ومهاراتها في مجال السياسة والإدارة من حيث التعلم والتعليم والتدريب، والتصدي المباشر في مواقع المسؤولية من خلال إتاحة الفرص الملائمة لمشاركتها بما يتناسب ووضعها الذاتي والموضوعي). **(عبد الكريم، س، 2022: 215)**

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

المبحث الثاني

الدور التاريخي للمرأة العراقية في الحياة السياسية

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

مع بداية الحكم الملكي في العراق عام 1921 برزت إرهاصات واضحة لعوامل التغير الإجتماعي والإقتصادي والثقافي الطامحة للنهوض بالمجتمع وكافة شرائحه تماشيا مع المرحلة السياسية الجديدة التي دخل بها البلد، وتزامنت مع هذه الأجواء الدعوات الى النهوض بالمرأة وفسح المجال أمامها واسعا لممارسة أدوار إجتماعية وإقتصادية وثقافية، تمهيدا لأداء أدوار أكبر في مجال السياسة والمشاركة في الحكم ، وكانت النقطة الجديرة بالإهتمام أن هذه الدعوات لم تكن بعيدة عن الموروث الحضاري العربي والإسلامي الذي منح المرأة الدور اللائق بها في الأسرة والمجتمع، فإنطلقت بها هذه النهضة من واقع لم يكن جديرا بها، الى واقع آخر حفل بالعديد من الشخصيات النسوية الرائدة في المجتمع، والتي أثمرت عن تأسيس العديد من الجمعيات والنوادي النسوية التي أخذت أدوارا متعددة ومهمة في المجتمع آنذاك، وكانت تحظى بعضها بدعم من نساء الأسرة المالكة في العراق آنذاك، ولعل من أبرزها: **(نجيب، ر، 2022: 267)**

1- نادي النهضة النسوي / رئيس النادي: أسماء الزهاوي / 1923.
2- جمعية خريجات دار المعلمات / رئيسة الجمعية: خيرية نوري / 1926.
3- نادي المعلمات / رئيسة النادي: خيرية نوري / 1932.
4- جمعية الهلال الأحمر العراقية / رئيس الجمعية: الأمير غازي / والفرع النسوي للجمعية برعاية الملكة حزيمة عقيلة الملك فيصل الأول / 1932-1933.
5- الفرع النسوي لجمعية حماية الطفل / رئيسة الفرع: آسيا توفيق وهبي/ 1945.
6- جمعية الراهبات الكلدانيات أخوات مريم/ المؤسسات: جان ماري كوكي ، مريم تيسي، كلارا حنا / 1935.
7- الفرع النسوي لجمعية بيوت الأمة / رئيسة الفرع: ثمينة توفيق / 1936.
8- جمعية مكافحة العلل الإجتماعية / رئيسة الجمعية: سارة الجمالي / 1937.
9- جمعية الرابطة النسوية/ 1945 / وكان لها خط سياسي نسوي هدفه مكافحة الأفكار النازية والفاشية تماشيا مع أجواء الحرب العالمية الثانية.
10- الإتحاد النسائي العراقي / 1945
11- الجمعية المسيحية للشابات / 1946
12- جمعية البيت العربي / 1948
13- جمعية الأخت المسلمة / رئيس الجمعية: نهاد الزهاوي/ 1955

وكانت تلك الجمعيات النسائية ذات نشاطات خيرية في مجال رعاية الأسرة أو الطفل أو معاونة الفقراء والأسر المتعففة، وقد لعبت هذه الجمعيات دورا مؤثرا في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للبلد وساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع بمختلف شرائحه.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

وكانت البدايات الفعلية للحركة السياسية النسوية على المستوى السياسي في الثلاثينيات من القرن الماضي بالتزامن مع تصاعد الحس الوطني لمقاومة وإخراج الإحتلال البريطاني، حيث تميزت بظهور العديد من التنظيمات السياسية النسوية بصبغة ديمقراطية تهدف الى تعبئة النساء في مسيرة النضال ضد المستعمر، وكانت من أبرز الشخصيات السياسية النسوية آنذاك اللواتي عملن في صفوف الأحزاب (المحظور قسم منها) وحضرن الإجتماعات الحزبية وشاركن في التظاهرات والمسيرات والإعتصامات وتعرض بعضهن للإعتقال، الآتي: **(عبد الله، ب، 2015: 234)**

1- نزيهة الدليمي
2- ألنا يوسف
3- زكية خليفة
4- عميدة مصري
5- سعيدة مشعل
6- سعاد الخيري
7- أمنية الرحال (كانت أول امرأة تصل الى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي)
8- عدوية الفلكي

وغيرهن كثير، ولم تكن هذه المساهمات والنشاطات كافية لوصول النساء الى مشاركة حقيقية في الحياة السياسية إذ لم يعترف دستور عام 1925 بحق المرأة في المشاركة السياسية، ولكن الدستور المؤقت الصادر بعد قيام الجمهورية أقر للمرأة بحق المساهمة في القرار السياسي، وترجم ذلك بصورة عملية من خلال تبوأ السيدة نزيهة الدليمي (رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية) لمنصب وزارة البلديات في الحكومة العراقية، وهو أول منصب يمنح الى سيدة في العالم العربي آنذاك. **(جابر، ن، 2008: 32)**

وشهدت مرحلة إنقلاب عام 1968 ومجئ حكم البعث الى السلطة تطورات مهمة في البداية مع إستحواذ الحزب على مقاليد السلطة ، وكانت النهضة الإقتصادية والعلمية والثقافية خلال السنين العشرة الأولى لحكم البعث ذات مردود ايجابي على المجتمع ، كالحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية عام 1974، والتعليم المجاني في العراق لكافة المراحل عام 1974، وفي مجال العمل صدر القانون رقم 191 لسنة 1975 الذي ساوى المرأة الموظفة مع الرجل في الحقوق والإمتيازات المالية، وفي عام 1979 أصبح التعليم إلزاميا حتى عمر 12 عام للبنين والبنات، وكانت مشاركة المرأة السياسية مقتصرة على النساء المنخرطات في حزب البعث فقط، ففي عام 1980 فازت 16 أمرأة بعضوية المجلس الوطني، أما في عام 1984 فقد فازت 33 أمرأة وكانت الإنتخابات صورية في الغالب كونها مقتصرة على فكر الحزب الواحد، لتشهد هذه المشاركة تراجعا لصالح الرجل بعد حرب الخليج الثانية وخسارة العراق في الحرب وفرض العقوبات

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

الدولية عليه وبدء الحصار مما سبب تراجعا في الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي العام في البلاد. **(علاوي، ع، 2009: 193)**

وبالمحصلة ومن خلال هذا العرض التاريخي نستطيع القول أن النهضة النسوية منذ قيام الدولة العراقية قد شهدت مشاركة فاعلة وحقيقية في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بالدرجة الأساس ، وبدرجة مشاركة أقل في الجوانب السياسية حيث إتخذت صورا شكلية في الغالب بسبب طبيعة الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق خلال تلك المدة.

المبحث الثالث

الدور السياسي المستقبلي للمرأة العراقية بين المشاركة النوعية والتمكين المسؤول

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لا بد منها، وذلك لتحقيق معنى المشاركة المجتمعية الحقيقية الواسعة لكل أفراد المجتمع دون تمييز على أساس الجنس أو النوع، وأن هذه المشاركة يجب أن تكون حقيقية وغير شكلية من إجل إعطاء زخم كبير وقوة لها تعبر عن إرادة جادة في التغيير والإصلاح للمجتمع. **(العاقب، ف، 2019: 15)**

وقد استبشر العراقيون بعد عام 2003 بالخلاص من الدكتاتورية مع تفاؤل كبير بأن يكون هناك مستقبل أفضل، فبعد عقود من التهميش والإقصاء يشارك العراقيون بصياغة هذا المستقبل من خلال مشاركتهم السياسية في اختيار شكل النظام السياسي الذي يمثلهم عبر صناديق الإقتراع، وكان للمرأة نصيبها من هذه المتغيرات التي تم صياغتها كمواد تشريعية في القوانين الجديدة كقانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية عام 2004 الذي ألزم السلطات التشريعية والتنفيذية بضمان تخصيص ما لايقل عن الربع من مقاعد المجالس التمثيلية كالبرلمان ومجالس المحافظات للنساء، وهو ما تم إقراره لاحقا في الدستور العراقي النافذ في المادة 49/ رابعا منه ، والتي أفرزت لاحقا مشاركة نسوية في البرلمان هي الأولى في المنطقة ، وهو ما مهد الطريق أيضا للمشاركة النسوية في المواقع التنفيذية في الدرجات الخاصة فضلا عن باقي المواقع الوظيفية ، لذا فإن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة تعكس حقيقة رقي ثقافة المجتمع ، ومدى تقبله لأخذ المرأة الدور اللائق بها في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية. **(محمود، ه، 2022: 101)**

ومن هنا قد يثار سؤال في هذا المجال، يتعلق بمدى فاعلية المشاركة السياسية للمرأة خلال المرحلة التي تلت عام 2003 ولحد الآن؟ ، وللإجابة على ذلك نقول: **(عبد الله، ب، 2015: 244)**

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

1- من المنطقي إعتبار التمييز الإيجابي للمرأة من خلال إقرار الكوتا أمر إيجابي، ولكن الإكتفاء بذلك لوحده غير صحيح ، فإعتماد العدد والمؤشر الكمي لا يصلح لإتخاذه معيارا للتقييم بمفرده، وانما يجب أن تكون هناك مؤشرات أخرى لقياس فاعلية الدور.
2- من خلال التطبيق المستمر للكوتا النسائية في الإنتخابات ، تم إفراغ محتوى الكوتا من قبل الأحزاب عن طريق إختيار نساء لا دور لهن خارج سيطرة رئيس الكتلة أو الحزب، فضلا عن تحديد النسبة بالربع حصرا قدر الإمكان دون التوسع كما ورد في ظاهر النص الدستوري.
3- إن المعول عليه لعلاج ذلك هو المشاركة النوعية للمرأة ، والتي يمكن أن تكون فاعلة من خلال إعتماد القوائم النسوية الخالصة من العناصر الفاعلة منهن في مختلف المجالات ، والتي يمكن من خلالها تنظيم الأنشطة والأدوار لتبني قضايا ومشاريع قوانين هامة تهم الدولة والمجتمع.
4- كذلك فإن فعالية المشاركة للمرأة في الحياة السياسية لابد أن تحدد بمعايير واضحة ومحددة للنساء اللواتي يتبوأن مناصب في السلطتين التشريعية والتنفيذية ومن خلال محورين، وكالآتي:

أولا: المحور الأول: على صعيد الجانب الفكري وبناء المهارات الذاتية:

تعد مسألة تمكين المرأة السياسي (وفق المنظور الإسلامي والوطني العراقي) من الجوانب المهمة للنهوض بالمجتمع ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية وأبرزها التحدي الفكري الغربي عبرالغزو الثقافي المنظم للمجتمعات الإسلامية، وهناك العديد من الأساليب والآليات على صعيد الجانب البناء الفكري والذاتي لشخصية المرأة العراقية وتنمية مهاراتها من أجل الوصول الى المشاركة النوعية المطلوب، والتمكين الحقيقي المسؤول، ويمكن بيان بعض هذه الأساليب والآليات من خلال الآتي: **(العنبكي، آ ، والحديثي، ه، 2021: 23-46)**

1- بناء فلسفة سياسية نسوية للنساء العراقيات المتصديات للعمل السياسي:

من الأهمية بمكان، وقبل أن تخوض النساء العمل السياسي على مستوى الترشيح والمشاركة في الإنتخابات، أن يكون هناك بناء لفلسفة سياسية نسوية متكاملة تؤطر عملها في الجانب السياسي، وهذه الفلسفة لا تقتصر على الجانب التنظيري فقط، بل تكون كإستراتيجية شاملة لتحقيق الأهداف التي تسعى لها النساء في عملهن السياسي، ولابد لهذه الفلسفة أن تنطلق من منطلقات صحيحة وبناءة تشمل (نقد الذات وبناء الذات) أي المراجعة والتقييم المستمرين للأدوار والمرتكزات التي تقوم بها أو تتبناها المرأة وملاحظة مدى التقدم المحرز في عملها السياسي ومدى الحاجة الى التعديل أو التحسين الذي يجب أن يطرأ على الأداء.

2- مراجعة وتقييم التشريعات والقرارات الخاصة بالمرأة دوريا:

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)
العدد التاسع والخمسون (نيسان) 2023
ISSN: 2617-9563

وهي من الخطوات المهمة والمطلوبة للعمل السياسي النسوي، ويشمل ذلك التشريعات والقرارات الداخلية والدولية من أجل التعرف على مدى توفير هذه التشريعات والقرارات لحقوق وحاجات المجتمع النسوي، وقد يتمحور ذلك عبر منحها حق المشاركة السياسية في الترشيح للمجالس التمثيلية وللإنتخاب، فضلا عن المشاركة في الجوانب التنفيذية وعملية صنع القرار، وهذه المهمة تقع بالدرجة الأولى على النساء أنفسهن من خلال حث الجهود عبر النساء المتصديات سياسيا ومنظمات المجتمع المدني النسوية المحلية والدولية للقيام بهذه المهمة.

3- تعزيز قيم المواطنة النسوية وتحقيق الإندماج الإجتماعي:

لا تزال المجتمعات العربية ومنها المجتمع العراقي تعاني من الموروث الإجتماعي الذكوري في بناء المجتمع، وهو موروث تتداخل فيها عوامل وقيم كثيرة قد لا تمت بشكل أو بآخر الى قيم الإسلام، ولذا نجد أن المرأة كانت في السابق مستبعدة كليا من المشاركة المجتمعية والسياسية قبل أن تخفف وطأة الإستبعاد في العراق بحلول النصف الثاني من القرن الماضي، والتي بدأت معها تتعزز قيم المواطنة النسوية عبر التعليم والمشاركة الإجتماعية والسياسية في العديد من المجالات، مما جعلها تزاحم الرجل وتحقق مقدارا جيدا من الإندماج في شؤون المجتمع لتخفيف أعباء الحياة ، والمشاركة الفعلية في عملية البناء.

4- تمكين المرأة في مجال الإدارة والحوكمة الرشيدة وإدارة الأزمات:

من الأمور المهمة في مجال بناء القدرات الذاتية للمرأة وتمكينها ، هي التمكين في مجال الإدارة والحوكمة الرشيدة وإدارة الأزمات، فطالما خضعت هذه المجالات لسيطرة ذكورية وفق أعراف وسياقات فرضتها طبيعة المجتمع آنذاك، ولكن السياقات الحديثة في الدول المتقدمة عمدت الى تطوير خبرات النساء في مجال الإدارة والحوكمة الرشيدة وإدارة الأزمات بإعتبار أن المرأة ضالعة في تحمل المسؤوليات ومشاركة الرجل في هذه المجالات ، ولا سيما بعد تبني المجتمع الدولي للمواثيق والإعلانات التي تؤكد على حق المرأة في المشاركة السياسية والإجتماعية والإقتصادية وعدم التمييز بينها وبين الرجل.

ثانيا: المحور الثاني: على صعيد العمل الميداني في المجالات التشريعية والتفيذية والمناورة في العمل السياسي[1]:

أ- في المجال التشريعي:

- المطالبة بتمثيل النساء المنتخبات الفائزات برئاسة هذه المجالس أو في مجلس الرئاسة.
- السعي لرئاسة اللجان المهمة في هذه المجالس دون تهميش.

[1] **هذا المحور من بناة أفكار الباحث إستنادا الى خبرته الإدارية والقانونية والفنية للعمل في الكادر المتقدم للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاما.**

- المشاركة الفاعلة في اللجان المؤقتة التي تشكل لبحث مسائل هامة.
- أدوار مهنية فاعلة في الرقابة بعيدا عن التأثير الحزبي والإستهداف السياسي.
- ظهور إعلامي متميز وفاعل ومهني للمرأة في الإعلام من أجل تنوير وتثقيف الرأي العام.

ب- في المجال التنفيذي:

- المطالبة بتسنم وزارات فاعلة ومهمة لا وزارات هامشية أو وزارة دولة لا يكون لها تأثير كبير.
- المطالبة برفع نسبة المشاركة في المناصب القيادية والدرجات الخاصة في السلطة التنفيذية (وكيل وزير – مدير عام) ، فضلا عن المناصب في الرئاسات كرئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت الى وجود مثل هذه التحديات في العراق هو التطبيق الخاطئ للديمقراطية من خلال إعتماد الديمقراطية التوافقية والتي أدت الى هذه النتائج الكارثية من محاصصة وفساد وتراجع في تقديم الخدمات الأساسية للشعب ، وهو مايؤدي بالنتيجة الى تدمير وانهيار الدولة.

ج- في مجال المناورة السياسية:

أما بالنسبة للمستقبل ، وعلى الرغم مما تتعرض له البحث من وجود إطار قانوني للدعم وتمكين المرأة من دستور وتشريعات قانونية، ومن تحديات واجهت تطبيق هذه المبادئ التشريعية ، ولعل من ضمنها صعود غير الكفوءات من النساء عن طريق الأحزاب التي وظفت مفهوم الكوتا النسائية (وكذلك كوتا الأقليات) لصالحها ، وإن كان هذا ينسحب على التراجع الإجمالي في مخرجات العملية السياسية ولا يخص المرأة لوحدها. **ويبقى السؤال المهم هنا هو: كيف ستتمكن المرأة المنتخبة في المجالس التمثيلية القادمة من المناورة السياسية لغرض إستعادة ثقة المجتمع وتحقيق مشاركة سياسية فاعلة بصورة أفضل من السابق؟**

وللإجابة على ذلك، أقترح أن تكون هناك سلسلة من الخطوات والإجراءات الواجب إتخاذها من قبل النساء المنتخبات مستقبلا ، ويدعمهن في ذلك النساء الأخريات الفاعلات في منظمات المجتمع المدني النسوية وسائر الفعاليات النسوية في المجتمع ممن يطمحن الى خلق جو من التأثير النوعي على مستوى القرار ، ومن هذه الخطوات والإجراءات المقترحة، ما يأتي:

1- **إعتماد القوائم النسوية في الترشيح:** إن بقاء النساء ضمن دائرة الترشيح في القوائم الحزبية العامة خلال مدة الترشيح ، وعدم وجود قائمة نسوية مستقلة تدخل الإنتخابات بعيدا عن الهيمنة الحزبية ، فإن ذلك سيجعل من الأداء النسوي ضعيفا وضمن السياق

السابق، لذا لابد من تغيير الأداء السابق لتحقيق نتائج أفضل، وهذا يتم بتأسيس أحزاب نسوية خالصة ، أو عن طريق توظيف الكوتا التي يفرضها القانون أو من خلال المرشحات الفرادى ، فيتم التنسيق بين القوائم النسوية الخالصة، والنساء التي تدخل في القوائم الحزبية العامة خلال مرحلة الترشيح وخوض الإنتخابات، ومرحلة ما بعد الفوز، وذلك لتحقيق أكبر قدر من التأثير الإيجابي للنساء في المجالس التمثيلية.

2- **الكتلة البرلمانية النسوية:** وهذا المقترح يخص النساء الفائزات في المجالس التمثيلية ، بهدف تحقيق لوبي ضغط نسائي لتمرير القوانين والقرارات الخاصة بخدمة شريحة الأسرة والنساء والطفولة فضلا عن القرارات الوطنية الأخرى التي تهم المجتمع فيما يخص الأمن والموزانة والعلاقات الداخلية والخارجية وغيرها، فعند وجود مثل هذه الكتلة النسوية ستلجأ باقي الكتل الى المساومة والحوار والتفاوض معها عند توزيع المناصب المهمة في بداية كل دورة نيابية، أو عند التصويت على القوانين والتشريعات المهمة.

3- **البرنامج النسوي المتكامل للدورة البرلمانية:** من المهم جدا للنساء الفائزات في المجالس التمثيلية أن يرسمن منذ بداية الدورة برنامجا متكاملا يتضمن جميع مقترحات القوانين والقرارات وحلول المشاكل المتنوعة للمجتمع بغية السعي لتحقيقها وانجازها قدر الممكن، وبما يتناسب مع حجم الثقة التي منحها المجتمع لهن عبر الصناديق.

وفي الختام، فإنه لابد مع وجود النصوص الدستورية والقانونية لتمكين المرأة ، ومع ما طرحه البحث من أفكار ومقترحات، فإنه من المهم والضروري مراجعة وتقييم التجربة السابقة للمشاركة السياسية للمرأة بعد عام 2003 في العراق ، وهذا الأمر يرجع أولا وبالأساس الى المرأة نفسها التي يترتب عليها الإستفادة من كل هذه التشريعات والمقترحات لرسم خطة جديدة للمستقبل ويمكن لها أيضا أن تسترشد بالنجاحات النسوية الكبيرة التي حققتها مجموعات نسائية نظيرة لهن في عدد من دول العالم المتقدم أو النامي للإستئناس بها والإستفادة منها.

الخاتمة:

شهدت مرحلة إنتهاء الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي حضور الكثير من المفاهيم المتصلة بالتنمية البشرية ومنها مفهوم "تنمية المرأة"، حيث لم يستقر المفهوم الأخير عند حدوده المعروفة آنذاك وإنما شهد تغيرا مستمرا الى أن تبلور في مرحلة التسعينيات الى مفهوم "إستقواء المرأة" وهي الترجمة الدقيقة باللغة العربية لمفهوم المصطلح باللغة الإنكليزية Women Empowerment ، والذي ورد في الوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بالمرأة، ومنها وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان 1994م ، ووثيقة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة

1995م، وغيرها. ولكن الترجمة في الوثائق العربية للمصطلح والواردة في أدبيات الأمم المتحدة جاءت بلفظ "التمكين" وهي كلمة قرآنية قريبة الى فهم العرب والمسلمين وقد وردت في القرآن الكريم في أكثر من موضع.

والى جانب ما تضمنته المواثيق والإعلانات الدولية ، فإن القوانين الداخلية للدول إتفقت مع المواثيق الدولية في إقرارها لحقوق المرأة، وكان الدستور العراقي النافذ لعام 2005 قد أشار في نصوصه الى أهمية مشاركة المرأة (المادة 49/رابعا) ، وكذلك المواد 14، 16 من الدستور، ولكن على الرغم من ذلك ألا أن التمكين الواقعي لم يأخذ الأبعاد الحقيقية التي نصت عليها المواد الدستورية والقانونية، وإنما كانت هناك تحديات كبيرة ومحاولات من قبل العديد من الجهات لإقصاء المرأة عن أداء دورها المطلوب، وتحويله الى دور شكلي وسطحي، ولعل من أسباب ذلك أيضا ما يرجع الى المرأة نفسها التي تحتاج الى إعادة إنتاج أدوراها وفق آليات وطروحات جديدة تفعل من خلالها النصوص الدستورية والقانونية الى مشاركة نوعية حقيقية وأداء مسؤول.

وقد تضمن البحث إستعراضا لمفهوم التمكين وملابساته بين الثقافتين الغربية والإسلامية، مع إستعراض سريع لدور المرأة العراقية في الجانب السياسي منذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام 1921، فضلا عن تحليل واقع المرأة ودورها في العملية السياسية بعد عام 2003 وما صاحب التجربة من نجاحات محدودة وإخفاقات كثيرة ناجمة عن عدم التطبيق السليم للنصوص الدستورية والإلتفاف أحيانا عليها مما يبتعد بالنتيجة عن تكافؤ الفرص المفترض إتاحته أمام الجميع، وإقتراح ما نعتقده من توصيات من أجل النهوض الحقيقي بدور المرأة العراقية لمشاركة نوعية طموحة مبتني على تمكين هادف ومسؤول.

المصادر:

القران الكريم

1- العنبكي، آ ، والحديثي، ه، (2021)، الفواعل المحركة للأداء السياسي للمرأة العراقية من منظور مهارات القوى الناعمة في صناعة السلام وادارة الأزمات، ***المجلة العراقية للعلوم السياسية***، بلا (5)، 23-46.
2- عبد الله، ب ، (2015)، الدور السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2003، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، 4 (2) ، 234-237.
3- نجيب، ر ، (2022) ، جمعية أخوات الفقير: دراسة تاريخية 1945-1960، ***مجلة نسق***، 35 (7) ، 267.
4- عبد الكريم، س (2022) ، تمكين المرأة من الحقوق السياسية، ***مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية- جامعة كركوك***، 11 (40)، 209-210.

5- بلول، ص، (2009)، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية***، 25 (2)، 645- 686.
6- الشيخ، ع (2011)، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم لإنتخابية المعتمدة الفرص والقيود، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون - المغرب***، بلا (خاص)، 273.
7- علاوي، ع ، (2009)، ***احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام***، 1 ، 193، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
8- العاقب، ف ، (2019)، المشاركة السياسية للمرأة السودانية بين الأصالة والتبعية، ***مجلة دراسات أفريقية***، 1 (6)، 15.
9- محمد، ك، (2020) ، ***المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة***، 1، 242-246 ، بيروت، بلا اسم مطبعة.
10- جابر، ن ، (2008)، حول شرعية النظام السياسي في العراق الحديث 1921-2003، ***مجلة روافد***، 2 (1)، 32.

11- محمود، ه، (2022)، مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل الدور السياسي للمرأة في العراق "منظمة تمكين المرأة أنموذجا"، ***مجلة دراسات إقليمية*** ، (51)، 101-142.
12- الأحمد، و ، (2016) ، التمكين السياسي للمرأة العربية - دراسة مقارنة -، ***مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الإجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأمير يوسف***، بلا (بلا) ، 18.
13- الأمين العام ، ت، (2017) ، تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ بالتغيير، ***تقرير لجنة وضع المرأة ، الدورة الحادية والستون*** ، E/CN.6/2017/3،بند 17.